الفصل الثالث
برامج الرعاية الاجتماعية
فى ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة

- مقدمة.

أولاً : مفهوم برامج الرعاية الاجتماعية وتصنيفاتها.

ثانياً: المتغيرات المجتمعية المعاصرة من حيث النشأة والأبعاد.

ثالثاً: المتغيرات المجتمعية المعاصرة وأثرها علي برامج الرعاية الاجتماعية.

رابعاً: مداخل السياسة الاجتماعية فى إطار المتغيرات المجتمعية المعاصرة.

- خاتمة.

مقدمـــة:

سـوف يتنـاول الباحـث في هـذا الفصـل المفهـوم التقليـدي والمعاصـر للرعاية الاجتماعية وخصائصها كتمهيد لإلقاء الضوء على برامج الرعاية الاجتماعية من حيث المنظور الغربى والمنظور الإسلامى، ثم يتطرق الباحث إلى الحـديث عـن المتغيرات المجتمعيـة المعاصـرة مـن حيـث النشـأة والأبعـاد المختلفـة مـن اقتصـادية وسياسـية واجتماعيـة وثقافيـة وأثـر تلـك المتغيرات السـلبية منهـا والإيجابيـة علـى بـرامج الرعايـة الاجتماعيـة وتوضـيح دور الحكومة فى التصدى لتلك الآثار من خلال توفير الخدمات والمشروعات المختلفـة كمـا عـرض الباحـث لـبعض التصـورات المقترحـة والمسـتوحاة مـن نتـائج بعـض الدراسـات السـابقة لمواجهـة تلـك الآثـار، ويختتم الباحـث هـذا الفصـل بعـرض سـريع لمـداخل السياسـة الاجتماعيـة فـى إطـار المتغيرات المجتمعية المعاصرة.

أولاً: مفهوم برامج الرعاية الاجتماعية وتصنيفاتها:

قبـل أن نتنـاول مفهـوم بـرامج الرعايـة الاجتماعيـة بالشـرح والتحليـل نحـاول إزالـة الغمـوض حـول مفهـوم الرعايـة الاجتماعيـة بشـىء مـن التفصـيل وذلك من خلال العناصر الآتية:

١- مفهوم الرعاية الاجتماعية التقليدي والمعاصر.

٢- خصائص الرعاية الاجتماعية.

١-مفهـوم الرعـايـة الاجـتمـاعـيـة الـتـقـلـيـدي والمـعـاصـر:

باسـتعراض الكتابـات المختلفـة الـتي عينـت بتحديـد مفهـوم الرعايـة الاجتماعيـة Social Welfare يمكننـا أن نميـز بـين مفهـومين أساسـيين للرعاية الاجتماعية، الأول مفهوم تقليدي والأخر مفهوم معاصر ويمكـن أن

نوضح كل منهما فيما يلي:

١- المفهوم التقليدي للرعاية الاجتماعية:

يتحدد المفهوم التقليدي للرعاية الاجتماعية في "مساعده الإنسان لأخيه الإنسان" فالتاريخ الإنساني حافل بالأمثلة التي تؤكد علي انه كان شعوراً سائداً بين بني البشر منذ فخر التاريخ دفعهم إلي الإحساس بحاجتهم الماسة إلي التعاون من أجل البقاء في ظل الظروف القاسية التي كانوا يعيشونها[١].

فإحساس الإنسان بضعفه أمام مواجهه تقلبات الحياة وأخطاره بمفرده كان دافعاً للبشر علي العطاء ومد يد المعونة لبعضهم البعض بغيه المساعدة في مواجهه ظروف الحياة وتقلباتها[٢].

لذا كان الإنسان يهتم بمديد المعونة لأخيه الإنسان مع اقتران تلك المساعدة بنوع من التوقع الغامض بأن خدماته هذه يمكن أن ترتد أو تعود إليه يوماً ما عندما يكون بحاجة إلي المساعدة، سواء بشكل مباشرا أو غير مباشر في الوقت الحالي أو في المستقبل، هذا ولقد طرأ تحول جذري علي هذه الصورة بعد نزول الديانات السماوية والتي أسهمت في تغيير الصورة تماما لما جاءت به من قيم تحث علي مساعده الإنسان لأخيه

---

(١) عبد الحليم رضا عبد العال: الخدمة الاجتماعية المعاصرة، القاهرة، دار النهضة، ١٩٨٦، ص٤٠ .

(٢) إبراهيم عبد الرحمن رجب: دراسة لعملية اتخاذ القرارات في أحد أجهزة تنظيم المجتمع، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، حلوان، رسالة ماجستير غير منشورة ، ١٩٧٢ ،ص٣٥.

الإنسان، مؤكدة علي أن هذه المساعدة لها ثوابها الدنيوى والآخروى[1].

٢- المفهوم المعاصر للرعاية الاجتماعية:

رغم وجود اتجاهات متعددة ومختلفة لمفهوم الرعاية الاجتماعية المعاصرة إلا أن يمكننا في إطار هذه الاتجاهات أن تميز بين اتجاهين أو مفهومين رئيسيين للرعاية الاجتماعية المعاصرة هما:

أ- الرعاية الاجتماعية كوظيفة مؤقتة أو ثانوية:

Residual Social Welfare

وهي ما تعرف بالاتجاه العلاجي في الرعاية الاجتماعية والذي ينطوي علي تدخل المجتمع من خلال بعض الجهود الحكومية أو الأهلية لمساعدة المحتاجين بتوفير الحد الأدنى اللازم لمعيشتهم، ومن ثم تقتصر الرعاية الاجتماعية في هذه الحالة علي بعض الفئات المحتاجه في المجتمع، كالفقراء والعجزة والمسنين وغيرهم، ممن لا يستطيعون كسب العيش والاعتماد علي أنفسهم في توفير ما يلزمهم وفي ظل هذا الاتجاه تصطبغ البرامج الاجتماعية بالنظرة العلاجية، كما يحدث في الملاجئ والإصلاحيات وبرامج المساعدات المالية[2].

وينطلق هذا الاتجاه من افتراض مؤداه وجود نسقين أساسيين يقومان بإشباع احتياجات الفرد، وهما الأسرة والنظام الاقتصادي، وفي حالة حدوث اختلال في تأدية أي منهما لوظائفه فإنه لابد من وجود ميكانيزم

---

(١) نبيل محمد صادق: الزكاة وتمويل منظمات الرعاية الاجتماعية الأهلية، بحث مقدم إلي المؤتمر الثالث للتوجيه الإسلامى للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص١٨٨

(٢) نفس المرجع السابق : ص١٨٩.

ثالث لإشباع احتياجات المواطنين التي لا تستطيع الأسرة أو النظام الاقتصادى إشباعها، وهذا الميكانزم الثالث هو الرعاية الاجتماعية، ويطلق علي هذا النمط رعاية اجتماعية ثانوية أو مؤقتة، لأن الوظائف التي تؤديها وظائف موقوتة، ومن المقدر أن تنتهي حينما يستعيد النظام الأساسي مقدرته علي تأدية وظائفه العادية [1].

ب- الرعاية الاجتماعية كوظيفة دائمة أو إنمائية أو مؤسسية: *Institutional Social Welfare*

وهذا النمط من الرعاية الاجتماعية يشتمل علي خدمات اجتماعية منظمة تؤديها عدة منظمات اجتماعية بغرض مساعدة المواطنين علي استثمار أقصي طاقاتهم وقدراتهم أو تحسين مستوي معيشتهم في انسجام مع احتياجات ومتطلبات المجتمع، بذلك تصبح الرعاية الاجتماعية وظيفة مشروعة ومقبولة ودائمة في المجتمع المعاصر.

وبذلك ينظر للرعاية الاجتماعية علي أنها نظام اجتماعى باعتبارك نسقاً منظماً من الخدمات تعبر عنه مؤسسات اجتماعية في جميع المستويات لها أدوار طبيعية وشرعية تتضح من خلالها مسئوليه الحكومة لمقابله ومحاولة إشباع احتياجات أفراد المجتمع ويتباين شروط تقديمها تحديد المستفيد منها طبقاً للأيد لوجيه السائدة في المجتمع، وتعتبر البرامج والمشروعات وسائل علمية مخططة عن طريقها يمكن تحقيق الرعاية الاجتماعية من خلال مؤسساتها، وتؤثر الرعاية الاجتماعية وتتأثر باقتراح القيم والأهداف والمبادئ التاريخية منها والقائمة في إطار واحد[2].

---

(١) عبد الحليم رضا عبد العال: مرجع سبق ذكر، ، ص١٦٦.

(٢) طلعت مصطفي السروجى : السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية ، القاهرة، دار الفكر العربي ، ط١، ٢٠٠٤ ، ص٧٥.

٢- خصائص الرعاية الاجتماعية:

يمكن تحديد أهم الخصائص التي تميز أنشطة الرعاية الاجتماعية فيما يلي:[١]

- الرعاية الاجتماعية خدمات منظمة حيث أن هذه الرعاية تخضع للتنظيم فنجد أن برامجها أصبحت تقدم من خلال تنظيمات اجتماعية ينشئها المجتمع كاستجابة لمقابله احتياجاته المختلفة.
- الرعاية الاجتماعية قيمه أخلاقية مجردة استمدت وجودها من القيم الروحية والإنسانية التي قامت علي أساس مساعدة الإنسان لأخيه الإنسان.
- الرعاية الاجتماعية مسئولية اجتماعية يكفلها المجتمع ككل في كل شكل من أشكال التنظيمات سواء كانت هذه التنظيمات حكومية أو أهلية.
- الرعاية الاجتماعية تتميز بالشمول والتكامل فالحاجات الإنسانية متعددة ومتنوعة ومترابطة، ولذلك فإن مقابله البعض منها وإغفال البعض الآخر يشكل قصوراً في برامج الرعاية الاجتماعية.
- الرعاية الاجتماعية تستبعد دوافع الربح والكسب المادي ولكنها تستهدف تحقيق إشباع الحاجات الإنسانية مما يؤدي إلي تنمية واستثمار الموارد البشرية فهي شكل من أشكال الاستثمار دون مقابل مادى.
- الرعاية الاجتماعية تعني بالعوامل الطبيعية والبيئية وتعمل علي تقويمها

---

(١) ماهر أبو المعاطي علي: مقدمة في الرعاية الاجتماعية، القاهرة، الحصرى للطباعة، ط١، ٢٠٠٤، ص ص ٢٩ : ٣٠ .

وبذل المجهودات المركزة لإخضاعها لخدمه الإنسان واستغلال الموارد المناسبة والكافية لمساعدة أكبر عدد من المواطنين.

- الرعاية الاجتماعية المعاصرة تتميز بأنها أصبحت حقا من حقوق الإنسان لم تعد منحة أو هبة تقدمها الحكومات لأفرادها خاصة بعد أن أقرت المواثيق العالمية أحقيه المواطن في أي مجتمع من المجتمعات في الحصول علي خدمات الرعاية الاجتماعية كحق لهم كما أقرته أيضا الدساتير والمواثيق في كل دول العالم.

- الرعاية الاجتماعية تهتم بالحاجات الإنسانية المباشرة سواء كانت حاجات جسمية أو نفسيه أو عقلية أو اجتماعية أو ترويحية، وتحقيق مستوى أفضل من الحياة بما يسهم في تحقيق الوظائف الأساسية التي تدور حولها معظم الأنشطة فى المجتمع مثل الإنتاج والتنشئة والتكامل الاجتماعى والضبط الاجتماعى...

- الرعاية الاجتماعية ذات أهداف علاجية مثل معالجة المشكلات الاجتماعية التي توجد في المجتمع، وأهداف وقائية مثل الاحتياجات الإنسانية خشيه الوقوع في المشكلات، كما أنها ذات أهداف إنمائية من خلال تنمية قدرات الأفراد وحسن استثمارها.

- يمارس الرعاية الاجتماعية متخصصون مهنيون في كافة مجالات الخدمات المختلفة، وبذلك تتعدد التخصصات التي تشارك في تقديمها كالطبيب البشري والنفسي والأخصائى الاجتماعية والمدرس والموجه...الخ[1].

---

(١) نفس المرجع السابق : ص٣١.

وبعد الحديث عن الرعاية الاجتماعية من حيث المفهوم والخصائص نجد أن الرعاية الاجتماعية تتضمن العديد من البرامج والأنشطة الموجهة للفرد والأسرة، لذا يجب إلقاء الضوء علي برامج الرعاية الاجتماعية وتصنيفاتها فيما يلي:

فقد ظهرت جهود متعددة من جانب المتخصصين في الخدمة الاجتماعية لتصنيف برامج الرعاية الاجتماعية للتعرف علي أنواع البرامج التي تعد داخلة تحت مظلة الرعاية الاجتماعية من المنظور الغربي والمنظور الإسلامى.

١- برامج الرعاية الاجتماعية من المنظور الغربي:

جاء تقسيم فريدلاندر- كما ذكره الفاروق يونس، علي أساس مجالات الممارسة والمقصود بمجالات الممارسة للرعاية الاجتماعية هي مجموعة البرامج والمؤسسات التي تستهدف إشباع حاجه إنسانية من خلال خدمات مهنية، وفي ضوء ذلك يقر "فريدلاندر" أن هناك خمسة أنواع لبرامج الرعاية الاجتماعية [(١)]:

١- الأمن الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

٢- البيئة الاجتماعية والإسكان.

٣- الخدمات الصحية.

٤- النمو الشخصي والاجتماعي.

٥- الخدمات التعليمية.

---

(١) الفاروق ذكي يونس: الخدمات الاجتماعية والتغير الاجتماعي، القاهرة، عالم الكتب، ط٢، ١٩٧٨، ص ص: ١٧: ٢٠.

كما قسمت البرامج علي أساس وظيفي إلي ثلاث مجالات وظيفية هي:

١- الإمدادات الاجتماعية: والهدف من هذه البرامج هو تحقيق الأمن والعدالة الاجتماعية داخل المجتمع وبعض هذه البرامج مؤقت مثل المساعدات، وبعضها دائمة مثل التأمينات الاجتماعية.

٢- الخدمات الاجتماعية: وهذه الخدمات تحل محل الأنظمة المعنية بالتنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي كالأسرة وهي عبارة عن تزويد الأفراد والجماعات بالموارد والإمكانيات اللازمة لتحسين الأداء الإجتماعى.

٣- العمل الاجتماعي: ويهتم بتغيير النظم، فإذا كانت الخدمات الاجتماعية تعني بمساعدة الناس علي أداء أدوارهم فالعمل الاجتماعي يعني بتنفيذ مضمون هذه النظم والذي يعمل علي توزيع الأدوار والقوى داخل المجتمع[١].

بينما قدمت "بيولا كومبتون" ما قام به "Khan" كان من تقسيم للبرامج حسب طبيعة الخدمات المقدمة إلي [٢]:

١- المساعدات المالية والضمان الاجتماعي.

٢- الرعاية الصحية.

---

(١) نفس المرجع السابق : ص ٢١ .

(2)Compton Beulah R : Introduction to Social Welfare & Social Work , Homemoods Illinias , the Dorsey Press، 1980 ، P P 33-43،60-62.

- نقلاً عن : الفاروق ذكى يونس : الخدمات الاجتماعية والتغير الاجتماعى ، مرجع سبق ذكر، ، ص ٢١.

٣- الإسكان. ٤- التعليم. ٥- القوي العاملة.

٦- الخدمات الاجتماعية الشخصية.

٧- الإصلاحيات والتأهيل.

وبتأمل هذه التصنيفات الغربية للبرامج الاجتماعية يمكن ملاحظة ما يلي:

تقتصر هذه البرامج علي رعاية وإشباع الحاجات المادية أساسا ثم الحاجات النفسية والاجتماعية دون الحاجات الروحية المتعلقة بصله الإنسان بربه، كما يقول "إبراهيم رجب" أن المنهج العلمي للبحث في الظواهر الاجتماعية قد اقتصر تقليدياً علي دراسة الجوانب المحسوسة من الإنسان وحاجات ومشكلاته، مما شكل نظره مادية آلية للإنسان أثرت سلباً علي تصميم برامج الرعاية الاجتماعية وتنفيذها بينما يهتم المنظور الإسلامي بالجوانب الروحية والدينية[١].

لذا يتم عرض تصنيفات برامج الرعاية الاجتماعية من منظور إسلامى:

٢- برامج الرعاية الاجتماعية من منظور إسلامى:

١- برامج للإسهام في حفظ الدين:[٢] وتنقسم إلي نوعين من البرامج:

أ- برامج إنشائية تنموية مثل:

---

(١) إبراهيم عبد الرحمن رجب: تنظيم المجتمع أسس نظرية - تطبيقات عملية، القاهرة، دار الثقافة، ١٩٨٣، ص٥٧

(٢)عفاف إبراهيم الدباغ : المنظور الإسلامى للرعاية الاجتماعية، منشور، (القاهرة ، المؤتمر الثاني للتوجيه الإسلامى للخدمة الاجتماعية، جامعة الأزهر، ١٩٩٣) ، ص٤٢.

- برامج للإسهام في جهود الدعوة إلي الله وفي بناء الوعي الإسلامى في إطار الخدمة الاجتماعية الإسلامية.
- برامج تعليمية تساعد الأفراد علي التأمل والتفكير في آيات الله والمشاهدة في الكون والنفس الإنسانية.
- برامج للعمل مع الجماعات من المنظور التنموي كالتنمية المتكاملة لشخصيات الشباب.
- برامج تتصل بتوفير الإمكانيات المادية وغير المادية لمعاونه طلاب العلم وتشجيعهم فالعلم يقوي الإيمان.
- برامج تتصل بتوفير وتيسير أداء العبادات كإعمار المساجد وتيسير الحج والعمرة.
- برامج تهدف إلي تقوية الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع علي جميع المستويات.

ب- البرامج العلاجية والوقائية مثل:

- فالوقائية مثل:

- العمل علي إزالة المعوقات الاجتماعية التي تحول دون الزواج للشباب.
- إعداد المقبلين علي الزواج لممارسة الحياة الأسرية علي الوجه الذي يرضي الله.
- توفير الرعاية للأيتام واللقطاء.

- مساعده الضعفاء من الناس والدعوة إلي إقامة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- العمل علي إرساء قواعد العدل ومنع الظلم بين الناس.

أما العلاجية فمنها:

- مساعدة المنحرفين علي التوبة وأداء العبادات وتهيئة الصحبة الصالحة وتشجيعهم علي العمل الصالح باستخدام أساليب الثواب والعقاب[1].

٢- برامج للإسهام في حفظ النفس ومنها:

- برامج لرعاية الأسرة لما لها من دور كبير في تنشئة الفرد وبناء المجتمع.
- برامج صحية وقائية مثل التوعية الصحية والغذائية.
- برامج خاصة بالإسكان.
- برامج وخدمات الإغاثة في الطوارئ والأزمات.
- برامج الضمان الاجتماعي.
- برامج التربية الرياضية التي تهدف إلي تنشئة أفراد أقوياء قادرين علي العمل.
- برامج لرعاية المعاقين.
- برامج لرعاية المسنين.

٣- برامج للإسهام في حفظ العقل ومنها:

- برامج تعليمية موجهة لجميع المسلمين لتعليمهم تكاليف دينهم وما فرضه الله عليهم.

---

(١) نفس المرجع السابق : ص٤٥،

- برامج تعمل علي محاربة الشبهات والبدع والخرافات لوقاية العقل من الانحرافات الفكرية.
- برامج توعية لأضرار المسكرات ولمخدرات.
- برامج علاجية للمدمنين وأخري اجتماعية لأسرهم.

٤- برامج للمساهمة في حفظ النسل ومنها:

- برامج لحث الشباب علي الزواج وتيسره لهم.
- برامج توعية بأهمية النسل وتحريم تحديده وجواز تنظيمه.
- برامج صحية لتقوية النسل وعلاج حالات العقم المؤقت.
- برامج لرعاية الأطفال مجهولى النسب وتشجيع الأسرى على كفالتهم.
- برامج لمحاربة الزنا وكل ما يفضى إليه.

٥- برامج للمساهمة في حفظ المال ومنها:

- برامج تنمية الموارد البشرية والتدريب علي المهن المطلوبة في سوق العمل.
- برامج للتدريب علي إقامة المشروعات الصغيرة لزيادة الدخل.
- محاربة الربا والاحتكار والغش وكل التجارات المحرمة.
- الحث علي الانفاق المحمود والكف عن الإمساك المزموم والنهي عن الإسراف والتبذير[1].

---

(١) نفس المرجع السابق : ص ٤٧.

ثانياً: المتغيرات المجتمعية المعاصرة من حيث النشأة والأبعاد:

مع نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة يتزايد الإدراك بأن الجنس البشرى يمر على أعتاب مرحلة جديدة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وتعتبر ظاهرة العولمة Globalization من أكثر الظواهر إثارة للجدل والنقاش خلال هذه التحولات والتغيرات على جميع المستويات سواء على مستوى الدوائر العلمية الأكاديمية أو على مستوى المحافل السياسية والدبلوماسية والاقتصادية وغيرها...[1].

وترجع أهمية ظاهرة العولمة إلى اختلاف أبعادها وتشعب آثارها إذ لم تقتصر انعكاسات هذه الظاهرة على مجرد التأثير على واقع العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية فحسب وإنما جاوزت ذلك لتشمل التأثير على الأوضاع الداخلية فى معظم دول العالم مخلفة ورائها أثارها الملموسة على مختلف جوانب الحياة الإنسانية والاجتماعية[2].

لذلك قام الدارس فى هذا الفصل بإلقاء الضوء على العولمة كأهم المتغيرات المجتمعية المعاصرة من خلال ثلاث عناصر أساسية:

١- مفهوم العولمة

٢- النشأة والمراحل

٣- أبعاد العولمة

---

(١) عبد المنصف حسين رشوان: العولمة وآثارها (رؤية تحليلية اجتماعية)، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠٠٦، ص٥.

(٢) نفس المرجع السابق : ص٦.

(١) مفهوم العولمة: Globalization

لقد شاع استخدام لفظ العولمة فى السنوات العشر الأخيرة، مع هذا فإن الظاهرة التى يشير إليها ليست بالدرجة التى توحى بها حداثة اللفظ فالعناصر الأساسية فى فكرة العولمة مثل ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة فى تبادل السلع والخدمات أو فى انتقال رؤوس الاموال أو فى انتشار المعلومات والأفكار أو فى تأثر أمه بقيم وعادات غيرها من الأمم، كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون على الأخص منذ الكسوف الجغرافية فى أواخر القرن الخامس عشر[١].

ولقد ذكر قاموس "اكسفورد" أن العولمة هى "التنظيم من أجل الوصول إلى تكوين تصور توجيهى للعالم ككل" [٢].

وهى تختلف عن العالمية التى تعنى الانفتاح على الثقافات الأخرى مع الاحتفاظ بالاختلافات الأيديولوجية، فالعالمية هى تفتح على ما هو عالمى وكونى راغبة فى الأخذ والعطاء لإغناء الهوية الثقافية، أما العولمة فهى نفى للآخر وسلبه خصوصيته وبسط إرادة الهيمنة[٣].

والتعريف البسيط لعولمة هى عملية انتقال شئ من وطنه الأصلى إلى بلد آخر بقصد تنفيذ غاية مفيدة لذلك الشىء، قد يكون الشىء مكوناً من مجموعة من الناس كالقبيلة أو من مؤسسة كشركة تجارية أو

---

(١) جلال أمين: العولمة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٨، ص ١٣.

(2)Oxford Dictionary, London, Oxford University press, 1984, P. 360.

(٣) محمد عابد الجابرى: العولمة والهوية الثقافية، بيروت، مجلة المستقبل العربى، العدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨، ص ١٧.

حكومية أو جيش وما شاكل ذلك[1].

كما تعرف بأنها: نظام عالمى يقوم على العقل الإلكترونى والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقنى غير المحدود، دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والحدود الجغرافية والسياسية القائمة فى العالم[2].

وهناك من عرف العولمة بأنها: جعل الشىء على مستوى عالمى أى نقله من حيز المحدود إلى آفاق اللامحدود والذى يعنى العالم كله فيكون إطار الحركة والتعامل والتبادل على اختلاف صورة السياسية، والاقتصادية و الثقافية وغيرها متجاوزاً بذلك الحدود الجغرافية المعروفة للدول المختلفة[3].

فالعولمة عملية نشر وتعميم للأنماط الفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية على مستوى العالم كله، فمفهوم العولمة ارتبط بمفهوم العالم أو بمعنى أخر التحول من إطار كل دولة على حده إلى الإطار العالمى، ومن ثم يفيد تعبير العولمة تجاوز الحدود الجغرافية التى تفصل بين الدول ليصبح التعامل فى المجالات المختلفة على مستوى العالم ككل[4].

والبعض يرى العولمة بأنها: تعنى الأقصدة فهى تعنى اندماج أسواق

---

(١) كمال مجيد: العولمة والديمقراطية، لندن، دار الحكمة، ٢٠٠٠، ص ٩.

(٢) عبد الكريم بكار: العولمة طبيعتها ووسائلها وتحدياتها والتعامل معها، عمان، دار الإعلام للنشر، ٢٠٠٠، ص١١.

(٣) هالة مصطفى: العولمة دور جديد للدولة، مجلة المستقبل العربى، العدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨، ص٧ .

(٤) الفاروق زكى يونس: سياسات الرعاية الاجتماعية والعولمة دور المجتمع المدنى ومؤسساته، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوى الحادى عشر، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١١١.

العالم فى حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة، فالعولمة الاقتصادية هى ما تبشر به اتفاقية التجارة الحرة "الجات" وهى سياسة حرية رأس المال وتحرير الأسواق والتجارة العالمية، وتدفقات السلع والمنتجات والأموال السائلة والأوراق المصرفية والمواد الإعلامية والإعلانية والدعائية[1].

ويقدم البعض عدد من الآراء حول مفاهيم العولمة مثل:[2].

١- نظام العولمة قائم على عدم الاكتراث بالخصوصيات التراثية والبيئية للدول والشعوب التى تغزوها لأن العولمة تضع آلياتها الجبارة والمميزات والخصائص والأجور التى تنسجم مع رواجها ومصالح القائمين عليها.

٢- أن نظام العولمة سوف يؤدى إلى تضاؤل الاعتبارات المحلية من فكرية واقتصادية وسياسية واجتماعية فى تشكيل حياة الناس وأذواقهم وأوضاعهم المختلفة لصالح إسهامات وانعكاسات دولية عامة.

٣- أن القوة المؤثرة للعولمة تكمن فى التطورات العلمية والتكنولوجية المذهلة فى مجال الاتصالات والمواصلات والمعلومات التى شهدها العالم فى العقود الثلاثة الماضية[3].

٤- سوف يترتب على العولمة إلغاء المسافات الطبيعية فى الانتقال وإلغاء المسافات

---

(١) حسن قطامش: عولمة أمركه ، القاهرة، مكتبة الطيب، ١٩٩٩، ص ص ١٨، ١٩.

(٢) محمود محمد محمود: إسهامات جمعيات تنمية المجتمع المحلى الريفى فى ظل العولمة، القاهرة: بحث منشور فى المؤتمر العلمى الخامس عشر بكلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، ٢٠٠٢، ص ٣٠٥.

(٣) إبراهيم عبد الرحمن رجب: الخدمة الاجتماعية والعولمة وتحديات العصر ،(القاهرة : ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوى الحادى عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، ٢٠٠٠) ، ص١٢٨.

فى التواصل بين البشر.

٥- أن العولمة سوف تؤثر على النظم السياسية للبلدان وكذلك الهوية الثقافية والمواطنة.

٦- أنه قد يترتب على الأخذ بالعولمة اندماج الأسواق فى مختلف بلدان العالم فى حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة.

٧- أن العولمة سوف تؤدى إلى تغيير شامل فى العديد من المفاهيم مثل النفوذ والقوة للبلدان وسيادة القطاع الخاص وسيطرته على كافة المؤسسات وضعف خدمات الرعاية الاجتماعية خاصة للفقراء ومحدودى الدخل.

(٢) العولمة (النشأة -المراحل):

إن ظاهرة "العولمة" ليست حديثة بالدرجة التى توحى بها حداثة هذا اللفظ، فثمة من يرون أن للعولمة جذوراً ضاربه فى أعماق التاريخ، إذ يردون أصولها الأولى إلى نحو خمسة قرون خلت ويرى أنصار هذا الاتجاه أن تباشير العولمة ترتد إلى القرن الخامس عشر الذى شهد بداية ما سمى بعصر الكشوف الجغرافية، وذلك حين حاولت كل من أسبانيا والبرتغال أن تفتح لها طريقاً بحرياً إلى الشرق الأقصى قافزة بذلك فوق الإمبراطورية الإسلامية فى المشرق العربى والتى كانت آنذاك تقف حائلة دون وصول النفوذ الأوروبى إلى الشرق الأقصى، قد أسفرت تلك المحاولات عن وصول الأوروبيين إلى سواحل غرب أفريقيا (١٤٣٤)، إلى رأس الرجاء الصالح (١٤٨٨)، إلى القارة الأمريكية الشمالية (١٤٩٢)، إلى الهند (١٤٩٨)، وإلى جنوب الصين(١٥١١)، وإلى المحيط الهادى عبر أمريكا الوسطى (١٥١٣)،

و انتهاء بأول رحلة بحرية للدوران حول الأرض (١٥٢٢)[١].

أما فى العصر الحديث فتتمثل: هذه الظاهرة فى قيام الثورة الصناعية ونمو وتطور نظام تقسيم العمل وخروج رؤوس الأموال من البلدان الصناعة إلى كافة أنحاء العالم وظهور وسائل النقل والاتصالات الحديثة... الخ ومعنى ما سبق أن للعولمة تاريخاً حضارياً فى القدم، ولكن لم يحظ مفهومها بالزيوع والانتشار والازدهار إلا فى السنوات الأخيرة نتيجة آثار الثورة العلمية والثقافية من جانب، والتطورات الكبرى التى حدثت فى عالم الاتصال والتى يمكن القول أنها أحدثت ثورة فى العالم من خلال تطور الحاسب الإلكترونى. والأقمار الصناعية وظهور شبكة الإنترنت، بكل ما تقدمه للاتصال الإنسانى بمختلف أنواعه من فرص ووعود[٢].

ويعتبر النموذج الذى صاغه "رولاند روبرتسون" فى دراسته (تخطيط الوضع الكونى: العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسى)محاولة علمية تهدف إلقاء الضوء على النشأة التاريخية للعولمة ورصد المراحل المتتابعة لتطورها وامتدادها عبر المكان والزمان.. وقد انقسم هذا النموذج إلى خمس مراحل هى:[٣].

١- المرحلة الجنينية: أى مرحلة التكوين، واستمرت هذه المرحلة فى أوروبا من بدايات القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن

---

(1)T. Spybey: Globalization and World Society , Polity press Cambridge, 1996 , P. 16.

(٢) السيد يسن: العالمية والعولمة، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠٠١، ص٣٥.

(٣) رونالد روبرتسون : العولمة "النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية" ترجمة أحمد محمود، نورا أمين، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨، ص ١٣٢.

عشر، وتميزت بنمو المجتمعات القومية وأتساع مجال الكنيسة الكاثوليكية. كما تعمقت من خلالها الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية وسادت نظرية مركزية العالم، وبدأت الجغرافيا الحديثة، وانتشر التقويم الجريجورى.

٢- مرحلة النشوء: وسادت هذه المرحلة فى أوروبا من منتصف القرن الثامن عشر إلى سبعينات القرن التاسع عشر، وشهدت هذه المرحلة تحولاً حاداً فى فكرة الوحدوية المتجانسة بالإضافة إلى تبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية الرسمية، كذلك نشأ مفهوم أكثر تحديداً للإنسانية وزادت بشكل ملحوظ الاتفاقيات الدولية، وظهرت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، كما بدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية فى المجتمع الدولى، والاهتمام بالأفكار القومية والعالمية.

٣- مرحلة الانطلاق:- وقد استمرت من سبعينيات القرن التاسع عشر إلى منتصف عشرينيات القرن العشرين، ويشير الانطلاق هنا إلى الفترة التى أفسحت فيها اتجاهات العولمة بقوة فائقة الشكل واحد لا يمكن اعتراضه، يرتكز على النقاط الأربع، المجتمعات القومية والنظام الدولى للمجتمعات، ومفهوم الأفراد، ومفهوم البشرية، وصاحب ذلك إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية فى المجتمع الدولى، وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الإنسانية ومحاولة تطبيقها فضلاً عن عولمة قيود الهجرة. كما ازدادت أشكال الاتصالات الكونية بدرجة كبيرة وتعاظمت سرعتها وتنامت الحركة المركزية العالمية كذلك جرت المنافسات الكونية مثل دورة الألعاب الأوليمبية وجوائز نوبل، ووقعت فى هذه المرحلة أول حرب عالمية ونشأت عصبة الأمم.

٤- مرحلة الصراع من أجل الهيمنة: واستمرت هذه المرحلة من عشرينيات القرن العشرين إلى أواخر الستينيات وقد تميزت ببدء الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الخاصة بعملية العولمة السائدة، وبالصراعات الكونية حول أشكال الحياة المختلفة، كما جرت محاولات إرساء مبدأ الاستقلال القومى التى أعقبتها الحرب الباردة، كذا التركيز على طبيعة الإنسانية والأمل فى الوصول إليها بسبب الهولوكست واستخدام القنبلة الذرية وبروز دور الأمم المتحدة وظهور العالم الثالث.

٥- مرحلة عدم اليقين: بدأت هذه المرحلة فى أواخر الستينات من القرن الماضى وهى ترصد تصاعد الوعى القومى وحدث الهبوط على القمر وشيوع الأسلحة الذرية والزيادة المضطردة فى المؤسسات الكونية والحركات العالمية ومواجهة المجتمعات الإنسانية مشكلة تعدد الثقافات وتعدد السلالات داخل المجتمع الواحد، وظهرت حركة الحقوق المدنية وترسخ الاهتمام بالبشرية وازداد الاهتمام بالمجتمع المدنى العالمى، وبالمواطنة العالمية ودعم نظام الإعلام الكونى[1].

(٣) أبعاد ظاهرة العولمة:

تمثل العولمة "عملية" مدارة، أى أنها تتمثل فى مجموعة من الأنشطة التى تخفى ورائها إرادات واعية والتى تستهدف تحقيق أهداف معينة

---

(١) نفس المر جع السابق: ص ١٣٣.

وهكذا يمكن القول بأن ثمة إرادات تدبر وتدير هذه الأنشطة تحقيقاً لغايات محددة واعتماداً على وسائل وأساليب وأدوات ملائمة، وعلى قدر تباين هذه الوسائل والأدوات من حيث طبيعتها تتعدد وتتنوع أبعاد ظاهرة العولمة[1].

وهذه الأبعاد هى:

١- الأبعاد الاقتصادية للعولمة:

ويتجسد البعد الاقتصادى للعولمة فى نمو وتعميق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية، وفى وحده الأسواق المالية، وفى تعميق المبادلات التجارية فى إطار نزعت عنه القواعد الحمائية التجارية بحكم ما نتج عن آخر دورة "للجات" وإنشاء منظمة التجارة العالمية وتبرز هذه التجليات الاقتصادية بوجه خاص من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية، ونشاط الشركات الدولية، والمؤسسات الدولية الاقتصادية كالبنك الدولى وغيره[2].

ويمكن توضيح أهم الأبعاد الاقتصادية للعولمة من خلال المتغيرات الآتية:[3].

أ- تراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه الأنشطة الاقتصادية أو السيطرة عليها وهذا يعنى أن الاقتصاد العالمى هو الذى يحدد

---

(١) عبد المنصف حسين رشوان: مرجع سبق ذكر، ، ص ٦١.

(٢) السيد يسن : مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربى، عدد ٢٢٨، بيروت، ١٩٩٨، ص ١١.

(٣) ممدوح محمود منصور: العولمة (دراسة فى المفهوم والظاهرة والأبعاد)، الإسكندرية، مكتب الجامعى الحديث، ٢٠٠٧، ص ص ٦٧ : ٦٨.

ويفرض الممكن وغير الممكن على المستوى القومى، سواء من جانب المؤسسات الحكومية أو الكيانات غير الحكومية.

ب- تزايد سطوة المؤسسات والمنظمات الاقتصادية العالمية فى مجال فرض النظم الاقتصادية الدولية، وتتمثل تلك المنظمات فى صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية التى أنشأه عام ١٩٩٥، ليصبحوا بمثابة أليه التحكم والتوجيه للاقتصاد العالمى.

ج- تزايد سطوة الشركات متعددة الجنسيات وهيمنتها على الاقتصاد العالمى، وتتمثل فى الاستحواذ على نسبة كبيرة من قروض المؤسسات الدولية، والدول المانحة وعدم الالتزام بمعايير الأمان فى المصانع المقامة فى دول الجنوب واستخراج الخامات والموارد الطبيعية زراعية أو معدنية ومصادر الطاقة من الدول النامية بأسعار متدنية، ولجوء تلك الشركات لأساليب غير مشروعة كالرشوة واستغلال مظاهر الفساد السياسى المنتشرة فى الدول النامية تحقيقاً لمصالحها.

د- تزايد الاعتماد على التكنولوجيا الفائقة وتراجع الحاجة إلى العمالة البشرية مما أدى إلى انتشار البطالة فى العالم خاصة الدول النامية.

هـ- توحش النزعة الاستهلاكية والترويج لثقافة المستهلك العالمى، وتلك النزعة ترتبط أساساً بإشباع الحاجات العارضة غير الضرورية ذات الطابع الترفى أو المظهرى أو التفاخرى.

و- تنامى الاتجاه نحو التخصص وتقسيم العمل على المستوى العالمى فى ظل عولمة الإنتاج، إذ تسعى الدول المتقدمة من خلال القيود التى تفرضها على نقل التكنولوجيا إلى احتقار إنتاج السلع ذات

التكنولوجيا الفائقة وإجبار الدول النامية على التخصص فى مجال الصناعات الأكثر تلويثاً للبيئة[1].

٢-الأبعاد السياسية للعولمة:

ويتمثل البعد السياسى للعولمة فى وجود أنظمة سياسية وشكل معين من أشكال الحكم يتمشى مع طبيعة النمو الاقتصادى الرأسمالى وحرية السوق، كما أن تعدد مراكز القوة الاقتصادية استلزم بدورة تعدداً فى مراكز القوة السياسية كما خلق بدائل وتعددية فى القوى على مستوى السلطة، وتعدد مراكز القوى والنفوذ فى المجتمع ومنع تركيز الثروة فى يد الدولة وتحقيق درجة هامة من اللامركزية[2].

وتتمثل أبرز الأبعاد أو الانعكاسات السياسية للعولمة فيما يلى:

أ- تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدولة: وهذا يرجع إلى أمور عدة منها: -

(التوسع فى إبرام الاتفاقيات الدولية الملزمة لعموم الدول - الاتجاه المتنامى نحو احترام حقوق الإنسان وكفالة الضمانات الدولية التى تمكن لاحترام هذه الحقوق وعدم انتهاكها من قبل الحكومات الوطنية- بروز نوعية من المشكلات الدولية التى استلزمت تكاتف الجهود الدولية فى سبيل التوصل إلى حلول لها مثل مشكلة الفقر ونقص الغذاء والإرهاب وتلوث البيئة. .). [3]

ب- تراجع قوة الدولة القومية وتضاؤل دورها: وكان من أبرز مظاهرها

١- تصفية القطاع الاقتصادى المملوك للدولة من خلال بيعه إلى الأفراد والشركات بحجة توسيع قاعدة الملكية من خلال ما عرف بسياسة الخصخصة Privatization

---

(١) نفس المرجع السابق: ص ٧٠. .

(٢) هالة مصطفى: العولمة ودور جين لدولة ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٤، أكتوبر ١٩٩٨، ص٤٤.

(٣) ممدوح محمود منصور: مرجع سبق ذكر، ، ص ٧١.

٢- زيادة حجم المعونات التى تقدمها الدول الكبرى والمنظمات غير الحكومية العاملة فى مجالات التنمية الاجتماعية فى مقابل تراجع المعونات التى تقدمها تلك الدول لحكومات دول الجنوب.

٣- تنامى دور القطاع غير الرسمى فى مجال صنع السياسات العامة فى بعض الدول بهدف توجيهها لخدمة مصالحهم الخاصة.

جـ- تزايد الاتجاه نحو التكتل الدولى بين دول الشمال مع تزايد حدة التفكك بين دول الجنوب:

فقد شهد القرن العشرين تزايد الاتجاه نحو قيام العديد من الوحدات السياسية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، إذا تم إبرام ما يقرب من ١٠٩ اتفاقية للتعاون الاقتصادى الإقليمى خلال العقود الثلاث الأخيرة من القرن وهذا ما يزيد من الفارق بين دول الشمال المتكتلة ودول الجنوب المتفككة[١].

٣-الأبعاد الثقافية للعولمة:

تتمثل فى انهيار السيادة الثقافية وتعرض النسيج الثقافى الوطنى للتمزيق نتيجة الضغوط الثقافية والقيمية الكثيفة من الخارج والإخفاقات المتعاقبة التى أُلحقت بالمؤسسات الثقافية القومية، بسبب عجزها عن التكيف الإيجابى مع التحولات الثقافية الكونية.

ونعنى بالبعد الثقافى للعولمة أيضاً بأنه تعميم النموذج الثقافى لمجتمع ما على المجتمعات الأخرى من خلال ما تملك من قيم وثقافة وأنماط سلوكية ومفاهيم حضارية مستخدماً كل الوسائل المتاحة لذلك وهذا ما

---

(١) الحبيب الجنحانى: ظاهرة العولمة، الواقع والأفاق، مجلة عالم الفكر، الكويت، أكتوبر ١٩٩٩ ، ص٢٨.

تقوم به الدول الكبرى فى العالم (الولايات المتحدة الأمريكية) حالياً[1].

وتبرز الأبعاد الثقافية للعولمة من خلال المتغيرات الآتية:-

أ- التمكين للنزعة المادية على حساب النزعة الروحية:

حيث يولى الإنسان فى عصر العولمة وجهه شطر الماديات ويعرض وينأى بجانبيه عن الاعتبارات القيمية التى تضفى على الإنسان ذاتيته وتميزه عن غيره من البشر.

ب- محو الخصوصية الثقافية والترويج لفكرة الثقافة العالمية:

أى طمث الهوية الثقافية لمجتمعات بعينها وإضعاف الولاء والانتماء لديهم وغرز محتوى ثقافى جديد وهوية وانتماء جديد لدى المجتمع.

جـ- التمكين لسيادة القيم الغربية الأمريكية ونمط الحياة الأمريكى:

ومن أبرز السمات المميزة لعصر العولمة هيمنة الثقافة الغربية بوجه عام والثقافة الأمريكية، بل والنمط الحياتى الأمريكى ذاته على الثقافة الإنسانية ككل وذلك نتاج سيطرتها على تكنولوجيا الإعلام والاتصال ونقل المعلومات.

٤-الأبعاد الاجتماعية للعولمة:

ويعد المجال الاجتماعى أكثر المجالات التى تأثرت بظاهرة العولمة، فقد ألقت العولمة بظلال كثيفة على العديد من المجتمعات ولا سيما فى دول الجنوب التى تعد أكثر الدول تضرراً من آثار هذه الظاهرة.

---

(١) صبرى حافظ: العولمة والثقافة القومية، ملخصات أبحاث مؤتمر العولمة وقضايا الهوية الثقافية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨، ص٧٠.

ويمكن توضيح الأبعاد الاجتماعية للعولمة من خلال المتغيرات التالية[1]:-

أ- تراجع الولاء القومى تحت وطأة الانتماءات العرقية أو القبلية أو الطائفية:

حيث ضربت العولمة بسهم وافر فى مجال إضعاف الولاء القومى الذى يمثل ركيزة التماسك القومى وأساس الاستقرار الاجتماعى والسياسى فى أى مجتمع.

ب- التأثير فى هياكل البناء الاجتماعى والطبقى للمجتمعات:

عملت العولمة على الإطاحة بالطبقة الوسطى Middle Class فى العديد من المجتمعات وإزاحتها تجاه حافة الفقر رغم أهمية تلك الطبقة النشطة سياسياً واجتماعياً وثقافياً بالمجتمع، وكذلك تعميق الفوارق الطبقية وإتساع الهوة الاقتصادية والاجتماعية بين الأغنياء والفقراء.

ج- تقويض الدور الاجتماعى للدولة:

وتراجع مبادئ العدالة الاجتماعية وذلك نتيجة تقليص قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه دعم برامج الرعاية الاجتماعية وتوفير الخدمات[2].

د- زعزعة الاستقرار الاجتماعى وتزايد حدة الصراع الاجتماعى:

وذلك نتيجة الضغوط الاجتماعية مثل ارتفاع معدلات البطالة والتفاوت الحاد فى مستويات الدخول وفى أساليب المعيشة وانتشار ثقافة

---

(١) ممدوح محمد منصور: مرجع سبق ذكره، ص ٩٤.

(٢) الحبيب الجنحانى: مرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

العنف وسحق الآخر ونفيه وانتعاش تجارة المخدرات عالمياً وزيادة معدلات الجريمة.

هـ- عولمة الأنشطة الاجتماعية للمنظمات الدولية غير الحكومية:

فقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين نمواً ملحوظاً فى دور المنظمات غير الحكومية الدولية ولمعه فى مجال التنمية الاجتماعية، وذلك من خلال الضغوط التى تمارسها على الحكومات المحلية بهدف التأثير فى عملية صنع القرارات السياسية من خلال المحافل الدولية.

ثالثاً: المتغيرات المجتمعية المعاصرة وأثرها على برامج الرعاية الاجتماعية:

إن المتغيرات المجتمعية الجديدة والتى تحتل العولمة القلب منها سوف يكون لها انعكاساتها على سياسات الرعاية الاجتماعية للدول النامية وبرامجها حيث لا تزال تلك الدول تعانى من أعباء الديون المتراكمة عليها، فهى تحاول إجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية، سوف يترتب عليها آثار اجتماعية سلبية، لذا يتعين عليها وضع إستراتيجية للرعاية الاجتماعية كى تواجه الخطر القادم إليها[1].

ولا يتأتى ذلك إلا من خلال مراقبة التغييرات الحادثة فى العالم ومحاولة استيعابها والوقوف على مضمونها وتمحيصها بغية التوصل إلى آثارها المحتملة ويعقب ذلك وضع الإستراتيجية المطلوبة[2].

---

(١) أحمد فتحى أبوالخير : الأبعاد السياسية لسياسة الرعاية الاجتماعية فى ظل متغيرات العصر، المؤتمر السنوى الحادى عشر (العولمة والخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة القاهرة ، فرع الفيوم، ١٩٩٨) ، ص ٤٠ .

(٢) وجدى محمد بركات ويسرى شعبان سعدالله: نحو برنامج مقترح لطريقة تنظيم المجتمع لمساعدة جمعيات تنمية المجتمع فى مواجهة تحديات العولمة، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الثالث، ٢٠٠٢، ص٢٣٣. .

لذا يجب أولاً عرض الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة والتى تؤثر على برامج الرعاية الاجتماعية للعمل على الاستفادة من الآثار الإيجابية والعمل على معالجة الآثار السلبية منها:

١-الآثار الإيجابية للعولمة:

١- تساهم العولمة فى إمكانية الحصول على المعرفة الشاملة أى المعلومات والبيانات التى يحوزها الآخرين واستثمارها فى تطوير مجالات عديدة منها مجالات وبرامج الرعاية الاجتماعية[١].

٢- تتيح العولمة أكثر من أى وقت مضى الفرصة لتبادل الخبرات والتعلم من الآخرين كيفية وضع وتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة للفئات المختلفة[٢].

٣- ساهمت العولمة فى تطور أشكال المؤسسات التى يطلق عليها مصطلح (المجتمع المدنى) فلم تعد حبيسة حدود الدولة القومية بل تَشْكلَ فى العقود الأخيرة ما يمكن تسميته (مجتمع مدنى عالمى) يعنى بأمور الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان ويستحدث نماذج جديدة فى مجال التنمية الشاملة وبرامج الرعاية الاجتماعية للمواطنين[٣].

---

(١) محمود محمد محمود: مرجع سبق ذكر، ، ص٣١١.

(٢) إبراهيم عبدالرحمن رجب: الخدمة الاجتماعية والعولمة وتحديات العصر، مرجع سبق ذكر، ، ص١٣٥.

(٣) السيد يس: العالمية والعولمة ، مرجع سبق ذكر، ، ص٣٨٢.

٤- فى ظل العولمة تتيح البحوث المقارنة حول برامج وسياسات الرعاية الاجتماعية اختبار الفروض على نطاق واسع مما يساعد على بلورة اطر نظرية أكثر دقة[١].

٥- تعمل العولمة على فتح الأسواق أمام المتفوقين بحيث تزيد من كفاءتهم وفى الوقت ذاته تعمل على تحفيز الآخرين من أجل تحقيق المزيد من التفوق، ومن ناحية أخرى فإن التكنولوجيا والتقنية الحديثة سوف تدفع إلى أبعاد غير مسبوقة فى الإنتاج وفى تقليل التكلفة وبالتالى خفض أسعار المنتجات مما يعود على المواطن البسيط بالنفع[٢].

٢-الآثار السلبية للعولمة:

١- العولمة فى ظل الهيمنة الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية الكبرى وضعف البنية الاقتصادية فى الدول النامية بإنتاجها الصغير يؤثر على إنتاجية الفرد فى المجتمع من ناحية وتصريف المنتجات من ناحية أخرى، مما يظهر معه مشكلات اقتصادية كبرى بالمجتمع تؤثر فى تنفيذ برامج وسياسات رعاية الإنسان.

٢- تؤدى العولمة إلى ضعف الانتماء للجماعة والمجتمع وزيادة التشتت والتفكك التى تربط الناس بعالم اللا وطن واللا أمة مما يضعف من المقومات الإيجابية بشخصية تنموية من ناحية والمشاركة فى صنع سياسات رعاية فاعلة أو فى التخطيط التشاركى فى برامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية وتنفيذها[٣].

---

(١) إبراهيم عبدالرحمن رجب: الخدمة الاجتماعية والعولمة وتحديات العصر ، مرجع سبق ذكر، ص١٣٤.

(٢) عبدالمنصف حسين رشوان: مرجع سبق ذكر، ، ص ١٠٦.

(٣) طلعت مصطفى السروجى: مرجع سبق ذكر، ، ص٢٦٦.

٣- من أهم المظاهر التى تسود حياة الناس فى المجتمعات المعاصرة التضخم المستمر فى المؤسسات البيروقراطية ومؤسسات الخدمات بما فيها خدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية المرتبطة بحياة الناس وعجز هذه المؤسسات عن التعامل الإنسانى وخاصة وقت الحاجة والشدة، الأمر الذى تسبب فى العديد من ألوان العجز والمعاناة التى يلقاها الناس فى تعاملهم مع هذه المؤسسات من أجل الحصول على الخدمات والبرامج[١].

٤- الاتجاه نحو العولمة أثار العديد من القضايا فى مقدمتها ذلك التفاوت الواضح بل الصارخ بين الدول الغنية والفقيرة، وفى داخل الدولة الواحدة بين الفقراء والأغنياء، وتشير التقارير الدولية أن أكثر من خمس سكان العالم يعانون من مشكلات الفقر والأمية وتدنى الخدمات والبرامج الاجتماعية والعجز عن إشباع الحاجات الأساسية للمواطن[٢].

٥- شهدت برامج الرعاية الاجتماعية الحكومية فى السنوات الأخيرة تخفيضات جذرية فى المخصصات والميزانيات، وذلك نتيجة بيع القطاع العام لصالح أفراد وهيئات خاصة ولا يبقى للحكومة دخل سوى جمع الضرائب من المواطن.

٦- فى ظل العولمة قد تغيب فى بعض المجتمعات العدالة الاجتماعية وعدم المساواة فى توزيع برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية وعائدها كهدف

---

(١) الفاروق ذكى يونس: سياسات الرعاية الاجتماعية والعولمة "دور المجتمع المدنى ومؤسساته" ، مرجع سبق ذكره، ص١٠٩ .

(٢) نفس المرجع السابق : ص١٠٩.

من أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية وقد يترتب على ذلك مشكلات، كغياب المواطنة وظهور بعض صور الانحراف والجريمة[1].

٧- أصبحت الخصخصة اليوم هى كلمة السر لتحقيق النجاح والفلاح سواء فى المجال الاقتصادى أو الاجتماعى ويقصد به فى المجال الاجتماعى هو الاعتماد على القطاع الخاص وتشجيعه على القيام بتلبية الحاجات الإنسانية للمواطنين كما يقصد به التحول من الإدارة الحكومية للبرامج الاجتماعية إلى القطاع الخاص وهذا يعنى تحرر الدولة ولو جزئياً من التزاماتها الاجتماعية إزاء المواطنين[2].

٨- تؤدى العولمة انتشار نمط الاستهلاك الغربى فى المجتمع المصرى مما يؤدى إلى استنفاذ موارده المالية ويتمثل هذا النمط فى اقتناء أجهزة الاتصال وأدوات التسلية والسلع الاستهلاكية، مما يحول المجتمع إلى مجتمع مستهلك وهذا يؤثر على التنمية الشاملة للمجتمع ووقوع فئة عريضة من المجتمع فريسة للفقر والاحتياج.

٩- فى ظل العولمة سوف تواجه الحكومات فى الدول النامية (مصر) مشاكل اجتماعية حادة ليس فقط نتيجة الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية وإنما نتيجة لديناميكية العولمة نفسها وعلى رأس تلك المشاكل الفقر والبطالة[3].

---

(١) طلعت مصطفى السروجى: مرجع سبق ذكره، ص٢٦٣.

(٢) إبراهيم عبد الرحمن رجب : الخدمة الاجتماعية والعولمة وتحديات العصر ، مرجع سبق ذكره، ص١٣٤.

(٣) أحمد فتحى أبوالخير : مرجع سبق ذكره، ص٤١.

بعد عرض الآثار السلبية والإيجابية للعولمة يتضح أن ما يشار إليه باصطلاح العولمة يتضمن جانبين أو وجهين أحدهما جدير بالترحيب به والاستفادة من ثماره المتمثلة فى تيسير الانتقال بحرية وتيسير التواصل الفورى بين الناس على تباعد المسافات، مع ثراء وتنوع المعارف والمعلومات المتاحة وتيسير تبادلها والتعاون فى إنتاجها دون حدود تقريباً إما الوجه الآخر فهو جدير بالانتباه إليه والوعى به فى كل صورة وهو جدير بالحذر منه كل الحذر والعمل على التصدى لسلبياته خاصة ما يخص منها الإنسان والرعاية الاجتماعية فإذا كانت العولمة لصالح الجميع دون الرغبة فى سيطرة القلة على الكثرة فهذا مقبول من منظور التعاون الدولى أما إذا كانت العولمة لصالح القلة وسيطرت الشركات متعددة الجنسيات ونشر الفكر الاقتصادى بآليات السوق فسوف تفشل بسبب إغفال البعد الاجتماعى حيث يزداد هنا الفقر والجهل والمرض، فالصراع الحضارى الآن انتقل من الأسواق والمصانع إلى صراع القيم والرعاية الاجتماعية وقيمة الإنسان[1].

لذا كى نعيش فى ظل العولمة يجب تطبيق برامج تحقق تعظيم المكاسب منها وإلغاء السلبيات الناتجة عنها ويتم ذلك عن طريق الحفاظ على التراث والقيم والتقاليد الوطنية، فالرعاية الاجتماعية الإيجابية الفعالة والإنسانية تزيد من القدرة الثقافية للدولة وتوفر لها المناعة ضد التيارات الخارجية كما أنها تزيد من قوة الدولة عالمياً فى الأسواق والمحافل الدولية

---

(١) إبراهيم عبدالرحمن رجب : الخدمة الاجتماعية والعولمة وتحديات العصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٥.

وتضمن البقاء والنمو والاستقرار والانتماء لدى المواطنين[1].

فتعد الرعاية الاجتماعية المتكاملة وبرامجها سلاحاً ضد سلبيات العولمة حيث تساعد على زيادة جودة المورد البشرى وهو أثمن وأغلى الموارد المتاحة لدى الشعوب خاصة الدول النامية التى تعانى من قلة فى الموارد المادية.

لذا من الأولويات التى سيكون على الدولة أن توليها اهتماماً خاصاً فى ضوء المتغيرات المعاصرة القيام بدور أساسى فى تنمية الموارد البشرية وإعداد الفئات المتضررة من التحولات التكنولوجية أو المزاحة فى إطار سياسة الخصخصة للعمل فى ظروف متغيرة وتبنى ومتابعة الجوانب الاجتماعية فى التخطيط الاقتصادى مع إعطاء اهتمام خاص لقضايا العدالة الاجتماعية وقضايا التوزيع وإعادة التوزيع.

ومن أكثر الفئات المتضررة من تلك المتغيرات المعاصرة هى الأسرة فمع العولمة ترتفع نفقات المعيشة وذلك نتيجة زيادة أسعار السلع الأساسية وتكلفة الخدمات الاجتماعية مع انخفاض الأجور وبذلك يقل مستوى معيشة الفرد والأسرة ومن ثم يقل الإنفاق على نصيب الفرد من العلاج والصحة والتعليم وينخفض معدل أعمار الناس بسبب أمراض الغذاء بالهرمونات ومع الضغط العولمى يبدأ العد التنازلى للتخلص من القيمة والأخلاق ويؤكد على هذا الطرح المشاهدات التالية[2]:

---

(١) فرد النجار : العولمة والرعاية الاجتماعية فى ج. م.ع الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر العلمى الحادى عشر لخدمة الاجتماعية، اليوم، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة،٢٠٠٠، ص ١٠٧.

(٢) نفس المرجع السابق : ص٩١.

١- ارتفاع تكلفة العلاج الخاص والحكومى والتأمين الصحى.

٢- ارتفاع نسب التلوث بالمدن ومن ثم انتشار الأمراض.

٣- تناقص نصيب الفرد من الخدمات الاجتماعية وانتشار الجريمة.

٤- غياب فعاليات الجمعيات الأهلية.

٥- تزايد نصيب الفرد من البطالة كنسبة من قوة العمل.

٦- انخفاض نصيب الفرد من دور الثقافة ونقص عدد الكتاب والأدباء وانخفاض مستويات استخدام اللغة الوطنية.

٧- زيادة السلع المستوردة والسلع النمطية المصنعة بالخارج وانتقال العديد من العادات والتقاليد والسلوكيات الأجنبية للمنظومة الاجتماعية الوطنية.

ومن منطلق أن الأسرة الفعالة القوية تقف أمام تيارات وسلبيات العولمة، نجد أنه يجب على الدولة والمنظمات الأهلية والقطاع الخاص العمل على إشباع حاجات الأسرة بتوفير ضمانات حصولها على حقوقها، فمن حق الأسرة أن توفر لها الدولة مجموعة خدمات الرعاية الاجتماعية المتكاملة من (بيئة خضراء – وقاية وعلاج- تعليم وتثقيف وإعلام فعال – ممارسة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإيمانية – توفير الأمن والأمان والاستقرار) [1].

فالإخلال بحق من حقوق الأسرة السالف ذكرها يؤدى إلى وقوعها فريسة للعولمة، ومن ثم ينهار المجتمع أيضاً وينزلق فى تيارات العولمة الغير منشودة من زيادة فى معدلات الانحراف السلوكى وأمراض الصحة النفسية وغيرها.

---

(١) نفس المرجع السابق : ص ٧٦.

لذلك جاء جلياً دور الحكومة فى حرصها على توفير كافة الخدمات والاحتياجات الأساسية للأسر وذلك بمختلف مدن وقرى مصر ومن أهم هذه الخدمات (الرعاية الصحية المتكاملة والتعليم والمسكن الملائم وخدمات النقل والمواصلات، وغيرها من الخدمات الأساسية والضرورية)، **ويأتى فى مقدمة هذه الخدمات**[1]: -

- توفير الرعاية الصحية المتكاملة وذلك من خلال توفير التأمين الصحى لكل مواطن وفقاً لمنظومة جديدة للتأمين الصحى والرعاية الصحية وكذلك تحسين وتطوير مستوى الخدمة الصحية المقدمة مع توفيرها فى مختلف القرى والنجوع بالدولة.
- كذلك اهتمت الحكومة بتطوير منظومة التعليم وذلك بهدف الارتقاء بالعنصر البشرى الذى يعد هدفاً ومكوناً رئيسياً لخطط التنمية، ويأتى هذا الاهتمام بكافة عناصر العملية التعليمية بدءاً من المعلم والمناهج التعليمية والمبانى والأجهزة التعليمية المتطورة.
- كما حرصت الحكومة على توفير مختلف الخدمات الأساسية من مسكن ملائم وبأسعار تتناسب وإمكانيات الأسر البسيطة، فضلاً عن خدمات مياه الشرب والصرف الصحى حيث تعمل الحكومة على توفيرها فى مختلف مدن وقرى مصر وبجودة مناسبة من خلال إنشاء مشروعات مياه وصرف صحى جديدة أو إحلال وتجديد القائم منها لرفع كفاءته.

---

(١) الأمانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى : تقرير أمانة السياسات المؤتمر السنوى الخامس، نوفمبر ٢٠٠٨، ص ص ٤٩ :٨٠.

- واهتمت أيضاً الحكومة بقطاع النقل والمواصلات بتوفير وتحسين خدمات النقل من خلال الارتقاء بخدمات النقل البرى الجماعى من أتوبيسات ومترو الأنفاق والسكك الحديدية.

- كما تسعي الحكومة علي زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لدعم السلع التموينية وتوسيع قاعدة المستفيدين منها وهو يخدم بصفة خاصة الأسر البسيطة.

- كما حرصت الحكومة علي تحسين أوضاع العاملين بالجهاز الإداري بالدولة يرفع أجور الفئات الأدنى في السلم الوظيفي وذلك لتحسين مستوى معيشة الأسرة الشهرية.

- كما تبنت الحكومة برنامج لاستهداف الأسر الأولي بالرعاية وذلك بزيادة فعالية برامج الضمان الاجتماعي وتصميم برنامجاً للاستهداف الجغرافي للفقر في مصر يهدف ضمان الوصول إلي أفقر الأسر وأكثرهم احتياجاً في كافة أنحاء الجمهورية.

- كما اهتمت الحكومة بتوفير فرص العمل خاصة للشباب عن طريق الإقراض لعمل وإنشاء مشروعات متناهية الصغر من خلال الصندوق الاجتماعى وكذلك العمل على توفير برامج محو الأمية للفئة العمرية من ١٠- ٥٤سنه من الجنسيين.

- كما اهتمت الحكومة بتحسين الوضع البيئي والتعامل مع المخلفات الصلبة للحفاظ علي بيئة نظيفة صحية لكافة المواطنين وقد أتبعت الحكومة العديد من السياسات والإجراءات بهدف تشجيع التشارك بين المجتمع الأهلي والأجهزة التنفيذية في التعامل مع مشكلة النظافة[1].

---

(١)نفس المرجع السابق :ص:ص٨٠: ٨٣.

وهنـاك مجموعـة مـن التصـورات المقترحـة لمواجهـه الآثـار السـلبية والإيجابية للعولمة والتي تنصب علي المجتمع والأسر الأولى بالرعاية ومنها:[1].

١- تيسير التشريعات التي تدعم وتشجع إقامة المشروعات الصغيرة وذلك كعلاج للمشكلات التي تنجم عن العولمة وأهمها مشكلة البطالة.

٢- مواجهـه مشـكلة الأميـة لتأثيرهـا البـالغ علـي كافـة المجـالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فهي تحد من مشاركة الأفراد في استيعاب الأساليب المتطورة في العملية الإنتاجية أو المشاركة في الحياة السياسية التي تعتبر من متطلبات النمو.

٣- تشجيع دور المجتمعات الأهلية في المجتمع باعتبارها تخلق نوعاً من التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات من خلال مساعدتهم علي مواجهه مشكلاتهم عن طريق تقديم المساعدة والمعونة لمواجهه تلك المواقف.

٤- إقامة الندوات واستثمار المناسبات للدعوة إلي التمسك بالقيم الأصلية والعمل علي أن يسود التعاون علي الخير والأمر بالمعروف وضرورة إحترام الفقير ومساعدته والتعريف بإنجازات الآباء والأجداد والتراث الوطني للحفاظ علي الهوية الوطنية في ظل العولمة.

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر:

-نظيمة احمد سرحان: العائد الاجتماعي لسياسة الخصخصة، المؤتمر العلمي العاشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٧، ص٧٩.

-محمود محمد محمود: إسهامات جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفى في ظل العولمة، مرجع سبق ذكر، ، ص: ص٣٥٥: ٣٦٠

-وجدي محمد بركات، يسري شعبان سعد الله: مرجع سبق ذكر، ص ٢٥٧:٢٥٠

٥- تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية لكل فئات المجتمع دون تمييز في أماكن تواجدهم في كل الأوقات مع العناية الخاصة بالأسرة والاهتمام بها باعتبارها الكيان الأساسي في المجتمع.

٦- العمل علي تقليل الفجوة بين فئات طبقات المجتمع والارتقاء بالفئات الدنيا أو الفقيرة، وذلك عن طريق تشغيل العاطلين منهم وإعادة تأهيل الأفراد الذين يحتاجون للتأهيل لكي يستطيعون الالتحاق بفرص العمل التى تناسب ظروفهم.

٧- الارتقاء بالكيانات التعليمية على مستوى التعليم الأساسى العام والفني والتعليم الجامعي ومراكز البحوث من حيث الشكل والمضمون.

٨- التأكيد علي أهمية استخدام التكنولوجيا المتطورة مثل أجهزة الحاسوب والكمبيوتر والإنترنت كأدوات ووسائل أساسية فى العمل الحكومى وذلك للاستفادة من التطور التكنولوجى الذى أحدثته العولمة.

٩- ضرورة الاتصال بالقيادات الشعبية والطبيعية والمهنية والرسمية للاستفادة القصوى من جهودها لخدمة المجتمع وحل مشكلاته.

١٠- العمل علي تنمية المهارات والخبرات المختلفة والتعليم والتدريب المستمر للمهنيين والعاملين في مجال العمل الاجتماعى.

١١- إجراء الدراسات لتقييم السياسات الحالية في كل مرحلة من مراحلها لمساعدة متخذي القرار لاتخاذ الإجراءات المناسبة لدعم الجوانب الإيجابية لها والتصدي للعقبات والجوانب السلبية لتحقيق الجانب الإنسانى كى يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رابعاً: مداخل السياسة الاجتماعية فى إطار المتغيرات المجتمعية المعاصرة:

قبل أن نحدد مداخل السياسة الاجتماعية يجب أن نحدد أولاً نماذج الرعاية الاجتماعية لارتباطها بها ارتباطاً مباشراً حيث توضح نماذج الرعاية الأهداف والوظائف والبناءات التنظيمية التي تعمل علي مقابله الحاجات ومواجهة المشكلات الاجتماعية، وبالتالي يتحدد مدخل السياسة الاجتماعية الذي يساعد علي تحقيق ذلك[1].

وحدد ماكروف Macarov أربعة نماذج للرعاية الاجتماعية هي[2]:

١- النموذج التقليدي *The Traditional Model*:

ويشمل الأنشطة والبرامج المخططة لمساعدة الأفراد والجماعات للتكيف مع مشكلاتهم منعاً لزيادة حدتها.

٢- نموذج العدالة *The Redistributive Justice Model*:

ويركز علي إيجاد نظم اجتماعية واقتصادية أكثر عدلاً للمساهمة الفاعلة في مواجهه المشكلات المجتمعية وهدف الرعاية الاجتماعية هو في إيجاد مجتمع ينعم بالعدالة الاجتماعية.

٣- نموذج التنمية الاجتماعية *The Development Model*:

ويقوم علي تنظيم المجتمعات المحلية لتحقيق التنمية الاجتماعية وذلك بمساعدة وتشجيع الفئات الضعيفة كالمرأة والفئات الخاصة للمساهمة في التنمية الاجتماعية.

٤- نموذج العالم الحديث *The New World Order Model*:

---

(١) طلعت مصطفي السروجي: مرجع سبق ذكر، ص٢٨.

(2)David Macarov: Social Welfare - Structure and Practices, Sage Publications Thousand Oaks ,London, 1995, P P :(7-8)

- نقلاً عن : طلعت مصطفي السروجي: مرجع سبق ذكر، ص ٣٠.

ويستهدف إعادة بناء النظام العالمي اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وبيئياً بإقامة تنظيمات عالمية لها دور فعال في مقابله المشكلات في الدول مثل الفقر والجفاف وسوء التغذية وغيرها، وإشباع الحاجات الأساسية للإنسان في أي مكان في العالم وتتمثل في دور منظمات الأمم المتحدة والهيئات الإنسانية العالمية وغيرها من منظمات الرعاية الاجتماعية العالمية.

- **أما مداخل السياسية الاجتماعية، فقد وصفتها مارتن راين Martin Rein طبقاً لوظائف وأغراض سياسة الرعاية الاجتماعية في المداخل التالية** [1]:

١- مدخل المساندة:

وتهدف سياسة الرعاية الاجتماعية كنظام إلي مسانده وتحقيق الاستقرار للنظم الأخرى في المجتمع عن طريق مساعدتها علي تحقيق وظائفها وسد الثغرات الناتجة لعدم الاستقرار ، ومن ثم يكون التركيز علي الحاجات الملحة والفئات الأكثر احتياجاً باعتبار السياسة الاجتماعية وسيلة لمواجهة الآثار السلبية لنظام السوق.

ب- مدخل المساعدة:

حيث تهدف سياسة الرعاية الاجتماعية إلي تقديم المساعدات والخدمات للفئات الضعيفة في المجتمع، فدور الرعاية الاجتماعية نظام يساعد ويكمل الأنظمة الأخرى في المجتمع لتحقيق الاستقرار والتوازن.

ج- مدخل الاعتماد المتبادل:

---

(١) طلعت مصطفي السروجي : مرجع سبق ذكر، ، ص ص:٢٩-٣٠ .

وتصنع السياسة الاجتماعية لتحقيق خدمات متبادلة بينها وبين السياسات الأخرى، وأن نظام الرعاية الاجتماعية يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى في المجتمع، ويوجد اعتماد متبادل بين أنظمة المجتمع.

د- مدخل الضبط والاستقرار الاجتماعي:

تعتبر سياسة الرعاية الاجتماعية وسيلة الضبط والاستقرار الاجتماعي في المجتمع عن طريق التركيز علي الخدمات المقدمة للعاطلين والمجرمين وغيرها للتخلص من السلوك السلبي حتى لا يشكلوا عبئاً على تحقيق الاستقرار، والحد من الاضطرابات في المجتمع.

ـ خاتمة:

ولقد تناول الباحث في هذا الفصل مفهوم الرعاية الاجتماعية وخصائصها وبرامجها وتصنيفات تلك البرامج من المنظور الغربى والمنظور الإسلامى ، كما عرض الباحث المتغيرات المجتمعية المعاصرة من حيث النشأة والأبعاد الاقتصادية السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها ... وأثرها الواضح والقوى على المجتمع بشكل عام والأسر والبرامج المقدمة لها بشكل خاص ثم عرض سريع لدور الحكومة فى التحقيق من حدة تلك الآثار وتصور مقترح لبعض الدراسات لمواجهة تلك الآثار السلبية منها والإيجابية أيضاً والتى تنصب على المجتمع والأسر الأولى بالرعاية وأخيراً أختتم الباحث هذا الفصل بعرض لنماذج الرعاية الاجتماعية ومداخل السياسة الاجتماعية فى إطار المتغيرات المجتمعية المعاصرة.